د. وليد أحمد السيد
Sayedw03@yahoo.co.u

حكايات مدائن : عمّان «٢»

«المكان» ... و«المجتمع» في عين الناظر!

مقدمة: «الجمال» في عين الناظر

أجمع الحكماء والمفكرون والفلاسفة منذ قديم الزمان، وعلى اختلاف الثقافات والحضارات الإنسانية، أن («الجمال» في عين الناظر)، وهي مقولة صحيحة تماما؛ صحيحة بالتجربة كما هي صحيحة نظريا أو بالمنظور الفلسفي! بمعنى أن اعتبارات وأسس تحديد مقومات الجمال تظل في المجال المعياري النسبي، الفردي والخاص، وليس الموضوعي أو (إلى حد كبير) ليست ضمن «الوعي الجمعي» (لحكمة سنتبينها ونبينها تاليا في هذه المقدمة النظرية الأساسية في حكاياتنا المقبلة عن مدينة عمّان). لكن هذه العبارة الفلسفية تخفي في طياتها حقيقتين لا بد من مناقشتهما: الأولى علمية والأخرى سيكولوجية، وكلاهما يفضي لنتيجتين متناقضتين، أو إن شئنا القول بدقة أكثر، كلاهما لا يفضي لذات النتيجة «بالضرورة». ولتفسير هذه المقولة على وجهيها، يمكن القول أولا أن الوجه العلمي يقضي بأن العين، كعضو بشري، تدرك الأشياء والمرئيات، بطبيعة خلقية، حقيقية واقعية، «ثابتة» لا علاقة لها «بتغير» الفرد أو الناظر؛ فالأبيض يظل أبيضا؛ والطويل طويلا؛ والأزرق أزرقا؛ والماء ماء؛ والعصا عصا؛ والكوب نصف المتلئ بالماء يظل نصف ممتلأ؛ والسماء زرقاء؛ والعشب أخضرا؛ والقمر نورا؛ والشمس ضياء. بهذا المعنى والمحتوى، يظل «الشيء» ضمن مجال «الثبوت» بغض النظر عن «تغير» الناظر (حتى بمقاييس «سحر العين» التقليدي، سحرة موسى عليه السلام، أو المعاصر، السينمائي، فكلاهما مجرد «خداع للبصر» لا تغييرا لحقيقة المرئيات أو الأشياء). في المقابل فالإطار السيكولوجي يعني «تغير» الإنطباعات التصورية عن ذات الشيء الواحد رغم «ثبات» الناظر . وهذا يحيل المسألة إلى مجال نسبي محض، يخضع لاعتبارات متغيرة وحالات نفسية متقلبة لها ارتباطات بالزمن والظروف المحيطة المتعددة التي تتحكم في قدرتنا، النسبية والمحدودة والمتحيزة، في الحكم على الأمور والأشياء من وقت لآخر، ومن «مكان» لآخر. فنفس الناظر قد يرى «كوب الماء نصف المملتئ» على أنه «نصف فارغ» تارة، وعلى أنه «نصف ملآن» في ظروف أخرى – وكلا النظرتين تعبران عن حالة ذهنية وسيكولوجية مختلفة بدلالات الزمان والمكان والظروف المعيارية المحيطة.

مسألة أن (الجمال في عين الناظر) لها حكمة وغاية عظيمة تصب في حقيقة تمايز وفردية البشر، ولولاها لانجذب البشر «بمجموعهم» لذات الشيء لصفاته «الشكلية» فحسب، ولانتفت مسألة «تغاير الحوادث» التي يقول بها بعض فرق المتصوفة، والتي تعني «اختلاف الظاهر رغم إمكانية، أو حقيقة، تشابه الباطن». فلنا أن نتخيل مثلا ما سيكون عليه الحال لو أن الجمال خلق على مسطرة «ثابتة» يستقبلها الناظر بقوانين علمية ميكانيكية عضوية وسيكولوجية ومعيارية «جامدة»! إذ يصبح لذلك معنيين: الأول «عبثية الإختلاف» والتنوع اللامنتهي في كل شيء، بدءا من الشكل، وانتهاء بالمحتوى والمضمون، والذي يدخل أيضا في مفهوم «الجمال» بشقيه الظاهر والباطن. أما المعنى الثاني فيدخل ضمن «صراع الغريزة والفطرة» التنافسية لو كان الجمال مجرد نواتج، ومشاهدات «ثابتة» عند كل البشر، والمخلوقات.

وقد تطرح تساؤلات: ألا ينجذب أكثر من فرد لذات الجمال الواحد؟ ألم يفطر البشر على حب القوة، والجمال، والمنصب، والمال، وسواها من مظاهر زينة الدنيا، وزهرتها، والتنعم بها، بما يمكن أن يحيل مفهوم الجمال، مثلا، إلى دائرة تقترب من «الوعي الجمعي»؟ ألا يرى الناس الجميل جميلا وما دون ذلك كذلك؟ ألا ينجذب الناس بمجموعهم، وليس بشكل فردي فحسب، لمشهد طبيعي جميل؟ ألا تتحرك الفطرة في حب الجمال عند استقبال عين الناظر، بغض النظر عن السيكولوجيا والظروف المعيارية التي تتهمش تماما، لانطباع يتكون على شبكية الإبصار ويفسره العقل على أنه «جميل»؟

الجواب على كل هذه التساؤلات، المشروعة والمحقة، يتضمن نوعا من التناقض الظاهري يتوزع بين التساؤلات ذاتها وبين الإجابة عليها. والإجابة تكمن في حقيقة «تدرج مستويات الجمال»، الظاهري والشكلي، على مسطرة، لنقل من صفر وحتى المائة. ولو نظرنا لهذه المسطرة على أنها «مجاميع» أو ضمن مجموعات، وليست وحدات جزئية متناهية في الصغر، لرأينا أن «الإتفاق» على مفهوم «الجمال» يظل نسبيا وأقرب لما يمكن تعريفه على أنه «مجاميع وتحوصلات فردية». وهذه المجموعات تتشكل من معطيات متعددة لا يمكن حصرها، منها مثلا، تباين الفئات العمرية، واختلافات الطبائع الفسيولوجية، وتمايز التركيبات النفسية، ومدى «تطورية» الأيديولوجيا، و، و، ..... (إلى أن تتسلل مجددا الظروف المعيارية التي سبقت الإشارة لها آنفا وتدخل في معايير «تقييم الجمال». والتناقض الظاهري، الذي أشرنا إليه، يبرز مجددا بين فهم «حقيقة» الشيء وبين القدرة على «تقييمه». فالجمال، بالمسطرة المجردة، من صفر إلى مائة، لا يمكن مطلقا أن ينظر له بشكل «مجرد» أو صرف أو مطلق، بعيدا عن «نسبيته» بدلالات الشخوص والمكان والزمان والظروف المعيارية المتغيرة. وفضلا عن ذلك، «فالجمال» يعرف بضده، أو بموضعه «التراتبي النسبي» مقابل «الأخر». بمعنى أن الجميل هناك ما هو أجمل منه من ذات جنسه، وبتسلسل هرمي لا منتهي، لا يمكن بأي حال أو تحت أي ظرف في هذا العالم المحدود والنسبي، أن يصل إلى درجة «الجمال الفائق المطلق» اللامحدود. ولذلك فالتساؤلات ذاتها يمكن وصفها بأنها تحتوي تناقضات ظاهرية في أنها تطرح بصيغة («جميل»)، وليس بصيغة المبالغة والتفاضلية («أجمل»). فالصيغة الأولى تعني تشكيل «مجاميع من الأفراد» بكمّ عددي متفاوت بين كل «منظور إليه»، لكن في الصيغة الثانية التفاضلية للتساؤل ستتناسب «مجاميع الأفراد» عكسيا مع زيادة نسبة الجمال في المسطرة باتجاه المائة، وكلما اقتربت نسبة الجمال من النسبة للمائة كلما تناقصت «كتلة» هذه «المجاميع العددية» وعدنا مجددا لنقترب ضمن «المجال الفردي» لتقييم وقبول الجمال بمعياره الفردي، وليس الجماعي.

وهذه «التراتبية الهرمية» تحيلنا مجددا لمفهوم «نسبية إدراك الرائي له» من جهة، ولمفهوم «نسبية الجمال ذاته» أيضا. مثال قد يقرب هذه الفكرة المجرد للأذهان، لو أخذنا الجمال البشري، للذكور والإناث على حد سواء مثلا، هناك جمال آسيوي، وآخر شرقي، وثالث أوروبي، ورابع أفريقي، وخامس لاتيني، وهلم جرا. وقد تجمع «فئة ما» في وقت ما، وظرف ما، على «نسبية مقبولة للجمال» لشيء، أو فرد ما، لكن هذا «القبول أو الإجماع» يبقى محصورا بنسبية ومحدودية وظرفية، بمعنى أنه «إجماع لحظي» محدود بمكان وزمان وظروف معينة – ولو عدت لنفس «الفئة» باختبار جمال ذات الشيء، أو الفرد، في وقت آخر وتحت ظروف أخرى، فالغالب أن «عقد هذه الفئة الذي جمعها» سينفرط وتتبدل مكونات تلك الفئة. هذا على المستوى «المجموعي- من الأفراد»، أما على المستوى «الفردي» المحض، فالأمر أكثر «تغيرا» بدلالة الكثير من المعايير، للناظر والمنظور معا، منها العمر، والحالة الذهنية، والمكان، والزمان، وما بينها جميعا من مؤثرات صوتية و«بصرية» وربما «الشمّية». ولو عاد ذات الفرد الناظر، لذات الشيء المنظور بعد زمن لرآه مختلفا تماما. كل هذا ينسحب على الإطار «الشكلي» للجمال – والذي بطبيعة الحال يذوي ويتلاشي بدلالة الزمن. ولو دخلنا في المفهوم الضمني للجمال فهذا الإطار بتشابكه مع الإطار الشكلي سيجعل عملية تقييم الجمال مسألة أكثر نسبية من طرحنا السابق وسيقلل بالضرورة من «المجاميع العددية» للإتفاق على قبول الشيء، وسيحيلنا للمربع النظري الأول في تقرير أن (الجمال فعلا في «عين»، و«عقل»، ..... و«فؤاد» الناظر)!

تقديمنا لهذه الفكرة النظرية المجرد لهذه المقولة، يحيلنا وبالضرورة لاستكشاف أنماط أخرى وتمظهرات من نسبية إدراكنا للمرئيات والمشاهد والمشاهدات، وبدلالة النسبية والمحدودية، ويفتح لنا الباب واسعا لاقتراحات أخرى من ذات القبيل وعلى ذات المنوال، في تقديمنا لإطار نقرأ به المدائن في إطار «الظرفية» واللحظية التي تفرضها قيود المحتوى واللحظة الزمنية ومحددات البيئة المحيطة.

******

«المكان» في عين الناظر

وبهذا المنظار، البصري اللحظي، فضلا عن النفسي والذهني، الذي ندور به ونتجول خلاله في الأماكن، والمدائن، التي نرتادها أو نزورها، يمكن القول، بالمثل، أن المقولة أعلاه تنطبق على رؤيتنا النسبية للمكان. وبهذا يكون («المكان» في عين الناظر). وبهذا الإطار يصبح المكان عبارة عن «مجموعات» من «المشاهدات» اللحظية، المتصلة، أو المنفصلة والمتباعدة، زمنيا. كما يصبح ذات المشهد الواحد، «المتجمد زمنيا» عبارة عن «قراءات» متعددة تلتقطها «أعين» رائية، كل واحدة تفسرها بذهنية مختلفة، وباحتمالية لامتناهية عددا. لكن فكرة ما تستحق التأمل والتفكير بها هنا وبشكل مغاير لهذه الملاحظة. إذ أنه على الرغم من المشاهد اللامتناهية التي يمكن أن تسجلها عين الرائي بإنطباعية تسلسلية مثيرة، إلا أن هناك شيئا ما، أو بالأحرى مشهدا ما يستعصي على المرور العابر، إذ يترسخ، في وعي وضمير الرائي عند التقاطه لمشهد في لحظة زمنية ما، ويتغلغل في أعماق الذاكرة بحيث يغدو «المشهد المكاني» في لحظة زمنية جزءا من وعي الرائي وإدراكه لهذا المكان أو ذاك . فهو ببساطة «يخلد» في الذاكرة». ويتناسب هذا الخلود عكسيا مع الفئة العمرية للرائي، بمعنى أن المشاهد اللحظية التي تسجلها شبكية إبصار الفرد في مراحل مبكرة من حياته عرضة لأن تصبح جزءا من «رومانسية وشاعرية» تلتصق بالمكان، إن كان المشهد إيجابيا، أو «مشهدا دراميا» للمكان إن كان عكس ذلك. وهو ما يعكس تعلقنا بالمكان وروائيات ذاكرتنا المكانية وحبنا لزيارة أماكن ارتدناها في فترات زمنية سابقة.

وباعتبار أن (المكان في «عين» .....، و«قلب»، وحتى «فؤاد» الرائي) يمكن القول أن لكل مدينة وجوها متعددة، وإسقاطات لمشاهدات حضرية، وعمرانية، لحظية زمنية (بائدة)، ولازمانية (خالدة)، نرى المكان بها وفيها ومن خلالها. ذات «المكان» الواحد بهذا المفهوم يصبح «أماكن». هو ذات المكان، بحجره، وشجره، وعمرانه، والبيئة المبنية التي تشكله وتحيط به، لكنه ليس كذلك، بل يتحول إلى سلاسل غير منتهية من «الإنطباعات اللحظية» التي نكونها عن الحيز المكاني بأبعاده الثلاثية، ضمن محددات الثوابت البيئية، كجغرافية المكان، والمتغيرات، كالوقت وحركة الشمس، و«المجتمع».

والمكان ببعديه الثابت والمتحول، يصبح موضوعا لقراءات متجددة، متحركة، وليست ثابتة مطلقا. في البعد «الثابت» للمكان يتسيد المشهد «العمراني»، الحضري وعلى مستوى المباني، خلفية مسرح متلاطم من القصص والحكايات التي تدور عليه. وفي البعد «المتحول» تتحرك على خشبه المشهد المكاني مجموعات من المتغيرات، البيئية، والطبيعية، والإجتماعية. العوامل المتحركة «البيئية والطبيعية» معلومة، يشير لها الظل والنور ببلاغة ويدل عليها دلالة أزلية أبدية. أما العوامل «الإجتماعية» التي تتحرك على خشبة المسرح المكاني، والمديني، فتعطي للمكان بعدا عميقا وتجربة متجددة لا تتكرر مطلقا بذات الروح أو النكهة «الإجتماعية». فالمدينة، كما أقول دائما، لم ولن تكون غدا كما كانت اليوم، أبدا ومطلقا وبتاتا. كنت وما زلت أرى المكان داخل المدينة عبارة عن محيط متلاطم من «الأمواج البشرية» المجتمعية. فالمدينة، بهذا المنظور الإجتماعي، أراها دوما على أنها سيل متصل من «الفوتونات المجتمعية» التي تكاد تؤول للصفر في تجددها اللحظي الزمني. ولتفسير هذه العبارة، كثيرا ما نظرت لمدينة، مثل لندن مثلا، على أنها في الغد ليست هي «لندن اليوم». اليوم هناك فئات عمرية لا يمكنها بالقانون صناعة حاضر المدينة أو التأثير فيها إيجابا أو سلبا بدرجة كبيرة (هي فئات ما دون الثامنة عشرة إلا يوما)، وغدا سيتدفق التيار البشري الذي يصب كمجموعة «أنهار بشرية» (من مقيمين وزوار وطلاب وعاملين وسياح) من كافة الثقافات والأقاليم الجغرافية (ومن كافة الفئات العمرية بمن فيهم من تخطى اليوم عتبة الفئة العمرية الثامنة عشرة). وبهذا لا يمكن أن يكون المكان ذاته، بدلالة تغير الزمن، فضلا عن تغير «الحوادث» الناجمة عن تغير «الشخوص» اللامتناهي، وما ينجم عن هذا التغير الإجتماعي من «تغير» لا محدود يصاحبه في كل المجالات المتعلقة بالبعد الإجتماعي، والقانوني (المتعلق بالفئة العمرية) والسياسي، وحتى على مستوى التجربة الإجتماعية، الجماعية الإحتفالية في المدينة، والفردية على حد سواء.

******

... و«المجتمع» أيضا في عين الناظر

يروى في الأثر أن قرية لم تصلها المدنية بعد، كانوا يسمعون الأعاجيب عن مدينة بعيدة وعن عادات أهلها وطرائق عيشهم الغريبة، فكانوا يتلهفون لمعرفة حقيقة هذه المدينة، فقرروا إرسال رجلين ليستطلعا أحوالها ويأتيانهم بالخبر اليقين. فغاب الرجلان سعيا وراء الخبر عن هذه المدينة وعن أهلها. وبعد فترة من الزمن حضر أحدهما، فالتف حوله أهل القرية وسألوه بلهفة شديدة: كيف وجدت المدينة وأهلها؟ فأجاب الرجل: «هي مدينة منفرة قذرة، طرقاتها ضيقة معتمة، تنتشر فيها القوارض ليلا، وتعج بالمشردين والكسالى واللصوص، وهي مرتع للفساد والإفساد، أهلها فسقة، وجهلة، لا دين لهم ولا خلق». فاقتنع أهل القرية بجوابه وشفى جوابه فضولهم وانفضوا عن ذكر المدينة. وبعد أيام عاد الرجل الآخر، فلم يهتم أحد بسؤاله عن تلك المدينة، فقد عرفوا حقيقتها ممن سبقه، إلا أنه راح يصف المدينة، وأهلها، وصفا مغايرا لصاحبه، فالمدينة برأيه: «تبعث على الإعجاب، يحبها كل من زارها، هي مدينة جميلة نظيفة، وأهلها طيبون كرماء، يكرمون الضيف، ويعملون بجدّ وكدّ منقطعي النظير، أشجارها وافرة، ومياهها عذبة، وأهلها صالحون مصلحون، بالنهار والليل عابدون متعبدون، فيها دور العلم، والعبادة والمتاحف، والمكتبات، والمتنزهات». احتار أهل القرية بعد هذا الوصف، وارتبكوا، ولم يعرفوا حقيقة المدينة أو أهلها، وهل هي المدينة «الفاضلة» أم مدينة «الخطيئة»! ولم يجدوا بدا من سؤال حكيم القرية عن لغز هذه المدينة وعن أهلها، فدخلوا عليه وقصوا عليه القصص، وعن أخبار المدينة وأهلها مما سمعوا من الرجلين. فتبسم الرجل الحكيم ضاحكا، وقال لهم: «صدق الرجلان!» فكلا الرجلين وصف ما شاهده، أما أحدهما فلم يذهب سوى إلى حانات المدينة وأزقتها وحواري الفساد بها، ولم يعاشر غير شرار القوم وأرذلهم، فخال أهل المدينة كلهم كذلك. وأما الآخر فلم يزر سوى منارات العلم والنور بها، ودخل مساجدها، فوجدها عامرة بالناس، فخال أهل المدينة كلهم على هذه الشاكلة!»

وفي العبرة من القصة مندوحة عن التفصيل أو الإيضاح، فالمدينة بمجتمعاتها تمثل انعكاسا، ولو جزئيا، لعين، وفؤاد، وذهن الرائي! وبهذه المقدمة النظرية، وهذا الإطار الفكري نختم هذه المساحة التي ستكون مقدمة نظرية وإطارا ناظما لرؤيتنا في وصف عمّان، المدينة، وصفا روائيا، وحضريا. وللحديث بقية

مناظر متنوعة من العاصمة الأردنية عَمان